

البيان الختامي والتوصيات

الملتقى السنوي العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الكويت ٢٠ - ٢١ أبريل ٢٠١٦ م

برعاية وحضور معالي الدكتور يوسف محمد العلي وزير التجارة والصناعة بدولة الكويت، عُقد الملتقى السنوي العاشر بمدينة الكويت، دولة الكويت تحت شعار "مهنة بلا حدود" حيث ركز هذا الملتقى على المستجدات والتطورات العالمية في مجال المحاسبة والمراجعة وتأثيراتها على مستقبل وتطوير المهنة من خلال تطوير التعليم المحاسبي الجامعي ورفع جودته، والتأكيد على الدور المجتمعي للمهنة ودور المهنيين في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع وترشيد قراراته

كما ركز الملتقى على دور الهيئات الإقليمية في الرقي بالمهنة وتفعيل المشاركة مع المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية

وحظي الملتقى بمشاركة عدد من الخبراء والمختصين والمهنيين في قطاع المحاسبة والمراجعة والتدقيق المالي، ومتحدثين من الجامعات والجمعيات ودواوين المحاسبة والمراقبة ومكاتب وشركات المحاسبة في الدول الأعضاء والدول العربية بالإضافة إلى متحدثين من الاتحاد الدولي للمحاسبين ومن معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.

وقد تم مناقشة موضوع المؤتمر "مهنة بلا حدود من خلال خمس جلسات حوارية وكلمة رئيسية

تناولت، المحاور الآتية

١. دور المنظمات المهنية والإقليمية والدولية في الإرتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة

٢. ضمان جودة التعليم الجامعي في مجال المحاسبة

٣. تطلعات خارج حدود المهنة للمساهمة في الإرتقاء بها

٤. الدور المجتمعي للمهنة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية

٥. تحديد عوامل النهوض بالمنظمات المهنية

ومن العروض المقدمة من المتحدثين ومناقشات ومداخلات الحضور حول المواضيع التي تناولها الملتقى يمكن استخلاص النتائج والتوصيات الآتية

- ١- دعوة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) ومجلس المعايير الدولية للتسيق وتعزيز اعتمادية المعايير المتخصصة بما يخدم الصناعات المختلفة ويسهم في تلبية حاجة مستخدمي التقارير المالية إلى المعلومات ، مع مراعاة خصوصية تلك الصناعات ، ويعزز عنصر الإفصاح والشفافية وينعكس بالإيجاب على الاستقرار المالي على مستوى الاقتصاد.
- ٢- دعوة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين لتحقيق ترجمة موثوقة ومستقرة ومحدثة إلى اللغة العربية لمختارات من مطبوعات الاتحاد الدولي للمحاسبين بما في ذلك المعايير الدولية لما لذلك من دعم للتطبيق الفعال للمعايير الدولية ولما يحققه من فائدة ودعم للمحاسبين المهنيين في المنطقة.
- ٣- لدعم الجمعيات المهنية في المنطقة ومساعدتهم للحصول على عضوية الاتحاد العالمي للمحاسبين يقترح إقامة ورشة عمل إقليمية في ٢٠١٦م أو ٢٠١٧م لهذا الغرض.
- ٤- دعوة وزارات التعليم العالي بدول المجلس لإجراء دراسة لتقييم فلسفة التعليم العالي في دول الخليج العربي للإجابة عن السؤال التقليدي هل نقدم التعليم المحاسبي من أجل التعلم أم من أجل العمل المهني؟ وهل يمكن الجمع بينهما؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تحدد والى حد كبير شكل التعليم المحاسبي الذي نهدف إليه خاصة من أجل تحقيق رضا سوق العمل عن المخرجات.
- ٥- دعوة الجامعات والجهات المعنية للإهتمام عبر الاعتماد الأكاديمي بجودة وتميز التعليم المحاسبي والالتزام بما ورد في معايير التعليم الدولية بشأن اشتراطات التعليم المحاسبي المهني.
- ٦- علاقة التعليم العالي بسوق العمل تتطلب التواصل مع سوق العمل وفهم متطلباته وإعداد الخريجين بطريقة تستجيب لاحتياجات وطموحات سوق العمل.
- ٧- التنسيق بين دول مجلس التعاون ومؤسساتها التعليميه من أجل توحيد نظمها التعليمية واتساقها لتواكب المرحلة الحالية للتنمية في دول مجلس التعاون.

- ٨- دعوة أقسام المحاسبة في الجامعات في دول مجلس التعاون لتشكيل لجنة تعقد اجتماعات منتظمة تعقد على هامش الملتقى السنوي للهيئة وذلك بالتنسيق مع الهيئة، بهدف مناقشة وتطوير قضايا التعليم الجامعي في مجال المحاسبة.
- ٩- دعوة الجهات التعليمية والأكاديمية لتعزيز دور شركات المحاسبة والمكاتب المهنية في توجيه المناهج التعليمية المحاسبية والمشاركة الفاعلة في وضع المناهج المناسبة والمتطورة لتواكب احتياجات المهنة المتجددة.
- ١٠- كل برنامج محاسبي يحتاج إلى ضمان الجودة، وينبغي وضع منهجية منتظمة لضمان الجودة وتنفيذها (وتطبيقها) والتأكيد على أن التخطيط الاستراتيجي والتقييم والميزانية يجب أن تكون متكاملة لضمان الجودة.
- ١١- دعوة مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون بالتعاون مع الهيئات والجمعيات المهنية على زيادة الوعي بأهمية تخصص المحاسبة لدى أفراد المجتمع، وخاصة طلبة المدارس المقبلين على إنهاء المرحلة الثانوية والجامعات لتجنب تراجع أهميته لدى الأجيال القادمة.
- ١٢- التأكيد على أهمية الاهتمام بجودة برامج التعليم المحاسبي، والعمل على حصول برامج أقسام المحاسبة على الاعتماد الأكاديمي من قبل اتحاد تطوير كليات الإدارة العالمي AACSB كأداة لضمان الجودة وضمان اكساب طلاب المحاسبة المهارات المحاسبية التي تمكنهم من مواجهة تحديات المستقبل.
- ١٣- ضرورة تفعيل التكامل بين مكاتب المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون الخليجي وتبادل الخبرات والكفاءات بين مكاتب المحاسبة والمراجعة وعمل الشراكات الاستراتيجية بينهم ودراسة الاندماجات بينها.
- ١٤- ينبغي من القائمين على عمل وتطوير الخطط الدراسية لتخصصات المحاسبة إيلاء موضوع الضوابط الاخلاقية لممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق أهمية كبرى واستخدام اساليب التعليم المناسبة له التي تتجاوز اسلوب القاء المحاضرة والتلقين
- ١٥- ضرورة تضمين الامتحانات المهنية اسئلة تقيس فهم وقدرة المحاسب على التعامل مع القضايا الاخلاقية

١٦- دعوة المؤسسات المعنية بالمهنة للمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية كالاتحاد الدولي للمحاسبين ومجلس المعايير الدولية وأن تساهم في إصدار ومراجعة المعايير الجديدة المتعلقة بالمهنة قبل إقرارها أو دخولها حيز التنفيذ.

١٧- التأكيد على أهمية توفير حالات عملية متخصصة مبنية على معايير التقارير المالية الدولية لتدريب الطلاب على الواقع العملي للمعايير المهنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

١٨- ضرورة وضع مادة المحاسبة الدولية كمتطلب اجباري ضمن الخطط الدراسية في أقسام المحاسبة بالجامعات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

١٩- ضرورة تضمين قوانين الشركات مادة تحمي حق الشريك الوطني في الشركة المختلطة في الحصول على نصيبه من قيمة الشهرة في حالة انتهاء الشركة وايولة الاعمال إلى الشريك الأجنبي وذلك على غرار ما ورد في قوانين الوكالات التجارية لمعظم دول الخليج.

٢٠- الاستفادة من سماح معايير المحاسبة الدولية بزيادة الافصاح لتطوير معايير للافصاح مكتملة للمعايير الدولية لا سيما في الافصاح عن القيمة العادلة للمنشأة وبالتالي قيمة الشهرة المتولدة داخلياً بما يخدم مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية ويحفظ حقوق المستثمرين.

هذا واتفق على عقد الملتقى السنوي لعادي عشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدولة قطر خلال شهر ابريل ٢٠١٧م.